

# كسر القوالب Breaking the mold

## #كسر القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: الأردن

### تعديل قانون الصحة العامة لمكافحة استخدام التبغ

| كريم مرهج |

#### الخلفية والجدول الزمني

في أوائل العام ٢٠١٣، حدّر مدير مكتب مكافحة السرطان في مركز الحسين للسرطان، الدكتور فراس الهواري، من اقتراب الأردن من كارثة سريعة في حال عدم اتخاذ تدابير فعّالة لمكافحة التدخين، وحثّ على تطبيق قانون الصحة العامة بشكل سليم. لكن لم يتمّ الالتفات إلى كلماته، بحيث أصبح «تعاطي التبغ في الأردن بمثابة حالة طوارئ صحية عامة، ومُحدِّدًا رئيسيًا لسوء الصحة والوفيات المُبكرة، وتهديدًا كبيرًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية» (الأمم المتحدة، الأردن ٢٠١٨). تتسم الأردن بأحد أعلى معدّلات التدخين في الشرق الأوسط (سويس وشيروكوبالي، ٢٠١٥)، مع عدم وجود ما يشير إلى احتمال انخفاضه. في الواقع، كشفت دراسة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة في العام ٢٠١٠ أن نحو ٦١٪ من الأسر الأردنية لديها فرد واحد على الأقل يدخّن أي نوع من التبغ، وأن نحو ٧٢٪ من الأسر لم تسمع أبدًا عن التدخين السلبي (حماونة وعلان، ٢٠١١). في العام ٢٠١٥، قُدّر أن نحو ٧.٢٪ من الذكور الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة يدخنون<sup>١</sup>.

في العام ٢٠٠٨، صدر قانون جديد للصحة العامة بتوجيهات واضحة لحظر التدخين في الأماكن العامة، وفرض غرامات على مخالفة القانون. مع ذلك، لم يكن القانون خاليًا من الثغرات والعيوب، إذ كانت الغرامات زهيدة جدًا، ولم يكن تعريف «الفضاء العام» واضحًا ومُحدّدًا (إمام، ٢٠١٧). في العام ٢٠١٥، عقدت منظمة الصحة العالمية سلسلة من الاجتماعات مع وزارة الصحة والعديد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة التبغ لتحديد سبل التعاون المُحتملة. وبدعم

من منظمة الصحة العالمية، صاغت وزارة الصحة تعديلات على القانون ورفعتها إلى البرلمان<sup>٢</sup>، فيما تحالفت منظمات المجتمع المدني للضغط على البرلمان وأعضاء مجلس الشيوخ للموافقة على هذه التعديلات. سوف تعين دراسة الحالة الجهود المتضافرة، ونتائج أعمال المناصرة، ونتائج قانون الصحة العامة المُعدّل وأثاره.

#### دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

في الاجتماعات المذكورة التي نظمتها منظمة الصحة العالمية، وإدراكًا لأهمية التعاون المُتبادل من أجل تحقيق الأهداف المُشتركة، أسست منظمات المجتمع المدني أتتلافًا غير رسمي لتنسيق الجهود والضغط على البرلمان لتمرير تعديلات قانون الصحة العامة<sup>٣</sup>. مع ذلك، يُعتقد أن الوزارة تخلّت عن بعض التوصيات المُقدّمة عند صياغة التعديلات، خصوصًا تلك المُتعلقة بتعريف الأماكن العامة<sup>٤</sup>، بحيث لم يُدرج إلا القليل من توصيات منظمات المجتمع المدني في الصيغة النهائية لمشروع التعديل. مع ذلك، بمجرد وصول التعديلات إلى البرلمان، بدأت منظمات المجتمع المدني الضغط على كلّ من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ للموافقة على أكبر عدد مُمكن من التعديلات التي، على الرغم من أوجه القصور فيها، لا تزال أفضل من الإبقاء على القانون بنسخته الأولى<sup>٥</sup>. اجتمعت منظمات المجتمع المدني

٣ - مقابلة أجريت في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٩ مع حنين عودة المديرية العامة للجمعية الملكية للتوعية الصحية، ومريم عبده مديرة تطوير البرامج والمناصرة.

٤ - مقابلة أجريت في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ مع الدكتورة زينب الكيلاني، أستاذة مساعدة في جامعة بئرا، وإحدى مؤسسي اتحاد الجامعات الأردنية لمكافحة التدخين.

٥ - مقابلة أجريت في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ مع الدكتورة لاريسا الور إحدى مؤسسي جمعية لا للتدخين.

٦ - مقابلة أجريت في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٩ مع رنا غفري رئيسة قسم الشؤون الحكومية والمناصرة في مؤسسة الحسين للسرطان، وداليا الشريف منسقة القسم نفسه.

١ - مقابلة مع الدكتور فراس خواري والدكتورة لاريسا الور على تلفزيون رؤية في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٣.

٢ - الأرقام نقلت عن منظمة الصحة العالمية. الرابط: [http://gamapservr.who.int/\\_gho/interactive\\_charts/tobacco/use/atlas.html](http://gamapservr.who.int/_gho/interactive_charts/tobacco/use/atlas.html)



أن الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ لا تقدّم لائحة بالمساحات التي يفترض اعتبارها «عامة» ويحظر فيها التدخين، بل تنصّ على أن أي مساحة داخلية تقريباً يجب اعتبارها مساحة عامة ويجب حظر التدخين فيها. على الرغم من أن الأردن صادق على هذه الاتفاقية في العام ٢٠١٧، إلا أن التعديلات التي أدخلت على قانون الصحة العامة تتعارض مع المادة ٨ منها، إذ تحدّد المادة ٥٢ من النسخة المعدّلة لائحة بالأماكن التي يفترض اعتبارها «عامة» يحظر فيها التدخين، مثل المباني الحكومية والمستشفيات والمراكز الصحيّة والمطاعم والمدارس، على سبيل المثال لا الحصر<sup>١٦</sup>. قد تبدو لائحة المساحات المذكورة في هذه المادة شاملة، إلا أن تأطيرها كـ «أمثلة» عن الأماكن العامّة جعلها إشكالية بذاتها وتنطوي على ثغرة. في الواقع، لم تُدرج بعض المساحات المفترض اعتبارها أماكن عامّة، ما أتاح لأصحاب هذه المؤسسات بالسماح بالتدخين في الأماكن المغلقة من دون التعرّض لأي ملاحقة قانونية<sup>١٧</sup>. تعدّ «المقاهي» مثلاً صارخاً بحيث لم تذكر ضمن اللائحة، وهو ما قد يسمح، نظرياً، لأصحاب المطاعم بادعاء إدارتهم لمقهى وعدم شمولها بالقانون.

في الواقع، تمتلك صناعة التبغ في الأردن تأثيراً قوياً على صانعي القرارات والسياسات بضغط من أصحاب المطاعم الذين يستخدمون «الحجّة الاقتصادية» لحفاظ على مصالحهم بالإشارة إلى أنها؛ (أ) تخلق العديد من الوظائف للمواطنين الأردنيين الفقراء في المناطق الريفية، و(ب) أن المطاعم قد تُغلق في حال حظر التدخين تماماً في الأماكن المغلقة. تحظى كلا الحجتان باهتمام كبير من البرلمان والحكومة، ومن المرجّح أن الضغط - المباشر أو غير المباشر - الذي تمارسه مجموعة المصالح الخاصّة أدّى إلى شطب بعض التعديلات التي أعدتها وزارة الصحة وجعل القانون غير مطابق للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ<sup>١٨</sup>.

مع لجنة الصّحة النيابية لشرح وضع التبغ في الأردن، والحاجة الماسة إلى تعديل قانون الصحة العامة وتنفيذه بشكل صحيح<sup>١٩</sup>. وبعد إحالة التعديلات إلى مجلس الشيوخ، التفت بلجنة الصّحة والسكان والبيئة في مجلس الشيوخ ورافقتهم الأميرة دينا مرعد (المديرة العامّة السابقة لمؤسسة الحسين للسرطان والرئيسة الحالية للاتحاد الدولي لمكافحة السرطان) (بايجر، ٢٠١٦). لم يكن إقناع أعضاء مجلس الشيوخ بضرورة الاتفاق على التعديلات مهمّة صعبة للغاية، إذ أيد رئيس لجنة الصّحة التعديلات، واحترم أعضاء مجلس الشيوخ القانون الجديد عبر الامتناع عن التدخين في البرلمان<sup>٢٠</sup>. على الرغم من بعض الخلافات، لا سيّما المتعلّقة بإدراج دواوين العشائر ضمن «الأماكن العامّة»<sup>٢١</sup>، تمّ التغلّب عليها نهاية<sup>٢٢</sup>، ووافق المجلس بغرفتيه على تعديلات قانون الصحة العامة في أيار/ مايو ٢٠١٧، مع إدراج دواوين العشائر كمثل عن الفضاء العام (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧؛ الجريدة الرسمية، ٢٠١٧).

## الاستراتيجيات

ساهم العمل التعاوني بين الفاعلين في المجتمع المدني في اعتماد التعديلات المقترحة، إذ تواصلوا مباشرة مع لجنة الصحة النيابية، وسلم كل من منظمات المجتمع المدني المختلفة عروضا إلى اللجنة على مدى أيام تشرح الحاجة إلى تعديل القانون، وهو ما ترك انطباعاً لدى أعضاء البرلمان بأنهم فريق متماسك ومُنسق وموجّه نحو تحقيق النتائج<sup>٢٣</sup>. فضلاً عن ذلك، قدّمت العروض حججاً متينة حول التأثير الاقتصادي السلبي للتبغ على الأردن والأسر الأردنية. في الواقع، بما أن الحكومات المتعاقبة تعاني من عجز مُزمن وتلجأ إلى فرض ضرائب على صناعة التبغ كمورد أساسي للزينة العامّة، كان ضرورياً إبلاغ صنّاع القرار حول التكاليف الصحيّة التي تتكبّدها الحكومة الأردنية في معالجة الأمراض غير المعدية التي يسببها التبغ مثل سرطان الرئة وأمراض القلب والأوعية الدموية، والتي تتجاوز تكلفتها قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومة على المنتجات التبغية. تحققت المنظمات من هذه الحجج تجريبياً عبر البحث العلمي الذي يؤكّد أن حدّ من استهلاك السجائر وغيرها من المنتجات التبغية قد يسمح للأردن بتحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة وطويلة الأجل (توقان، ٢٠١٦)، إذ اعتمدت على بيانات مركز الحسين للسرطان، وعلى نتائج الخبراء حول البعد الاقتصادي للتبغ لإضفاء صدقية إضافية على الحجج<sup>٢٤</sup>. على الرغم من اتفاق منظمات المجتمع المدني عموماً على أن التعديلات ليست مثالية<sup>٢٥</sup>، إلا أنها تمكّنت من إقناع النواب وأعضاء مجلس الشيوخ بمصلحة الحكومة بمكافحة التبغ والحدّ من استخدامه من خلال تعديل قانون الصحة العامة.

## العوامل المؤثّرة ونوافذ السياسة

تألّفت مجموعة منظمات المجتمع المدني والناشطين، الذين ضغطوا على النواب وأعضاء مجلس الشيوخ لاعتماد التعديلات المقترحة على قانون الصحة العامة، من منظمات مجتمع مدني عدّة تحظى باحترام كبير، ومنظمات غير حكومية وشبه حكومية مثل مؤسسة الحسين للسرطان، وناشطين بارزين في مجال الصحة مثل الأميرة دينا مرعد، ما سهّل الوصول إلى أروقة السلطة الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، سهّلت العلاقة الوثيقة والقيم المشتركة بين منظمات المجتمع المدني ووزير الصحة آنذاك الدكتور محمود الشّيّاب وصول هذه المنظمات إلى النواب وأعضاء مجلس الشيوخ<sup>٢٦</sup>.

طبعاً لم تكن التعديلات المُدرجة هي الأمثل. في الواقع، تكمن المشكلة الأكبر المرتبطة بالقانون، على الرغم من التعديلات التي أدخلت إليه، بعدم توافقه مع المادة ٨ من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التي تنصّ على إلزامية توفير «الحماية من التعرّض لدخان التبغ في أماكن العمل الداخلية، ووسائل النقل العام، والأماكن العامّة الداخلية، وعند الاقتضاء، في الأماكن العامّة الأخرى»<sup>٢٧</sup>. من الواضح،

١٧ الرابط: <https://www.who.int/fctc/reporting/jor/en>  
١٨ يمكن الاطلاع على التعديل عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/2Tupful>  
١٩ مقابلة أجريت في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٩ مع حنين عودة ومريم عبود؛ مقابلة أجريت في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٩ مع زنا غفري وداليا الشريف.  
٢٠ تمّ التشديد على هذه النقطة في جميع المقابلات التي أجريت.  
٢١ تُعدّ الأدلة حول تأثير صناعة التبغ على الحكومة وصانعي القانون كثيرة. على سبيل المثال، شاركت الحسابات الرسمية لرئاسة الوزراء على تويتر ويوتيوب مقطع فيديو قصيراً في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، يظهر فيه المدير العام لشركة فيليب موريس إنترناشيونال في الأردن وفلسطين يتفاخر بالدور الإيجابي المفترض الذي تلعبه الشركة في الاقتصاد الأردني. رابط الفيديو: <https://bit.ly/2CIZVek>، ويمكن الاطلاع على التغريدة على تويتر عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/2WYy0PBQ>. حصل الشخص نفسه على منضّة للتحذّث عن المسؤولية الاجتماعية لشركة فيليب موريس في المنتدى الاقتصادي الأردني الذي نظمه البرلمان الأردني في أيار/ مايو ٢٠١٨، كما يتضح من أجنحة المنتدى التي يمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/211Q9Y1>. أيضاً أشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ذكر أن أحد النواب الذين تمّ الاتصال بهم أثناء جهود الضغط، كان يؤيد التعديلات لكنّه لم يجرؤ على دعمها علناً لأن العديد من ناخبيه يعملون في صناعة التبغ.

٨ مقابلة أجريت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ مع ماويا الزواوي، مؤسسة جمعية لينا والأبيادي الخضراء، وعضو مجلس إدارة تحالف الإنفاقية الإطارية (منطقة شرق المتوسط).  
٩ مقابلة أجريت في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٩ مع الأميرة دينا مرعد، رئيسة الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان والمديرة العامة السابقة لمؤسسة الحسين للسرطان.  
١٠ مقابلة مع حنين عودة ومريم عبود أجريت في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٩.  
١١ مقابلة مع ماويا الزواوي أجريت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.  
١٢ مقابلة مع زينب الكيلاني أجريت في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.  
١٣ مقابلة مع ماويا الزواوي أجريت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.  
١٤ الاعتبار الرئيسي الذي أثير خلال المقابلات التي أجريت بشأن التعديلات يتعلق بتعريف «الفضاء العام» المذكور في القانون.  
١٥ مقابلة مع ماويا الزواوي أجريت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.  
١٦ المادة ٨ من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. الرابط: <https://bit.ly/2EL51sw> (ص: ٨).

## نتائج السياسة والخصومات

على الرغم من أن التعديلات التي أُجريت لا تتوافق مع الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، إلا أن هناك اتفاق عام بين منظمات المجتمع المدني على أنها تشكل خطوة إيجابية، وإن كانت غير كاملة، لمكافحة استخدام التبغ في الأردن<sup>٢٢</sup>. على سبيل المثال المادة ٦٣ من قانون الصحة العامة، التي تتناول العقوبات والغرامات على المخالفين، وتفرض غرامات أعلى على خرق القانون، ما قد يؤدي نظرياً إلى منع الأفراد من التدخين في الأماكن العامة. يقارن الجدول أدناه كيف تغيرت المادة ٦٣ من قانون الصحة العامة بعد التعديلات.

| قانون رقم ١١ (٢٠١٧) - التعديلات على قانون الصحة العامة ٢٠١٤     | قانون الصحة العامة رقم ٤٨ (٢٠٠٨)                             | التدخين أو السماح به في الأماكن العامة المحظورة                  |
|---|--|--|
| الغرامة: من ١٠٠ إلى ٢٠٠ دينار أو السجن: من شهر إلى ثلاثة أشهر   | الغرامة: من ١٥ إلى ٢٥ دينارًا أو السجن: من أسبوع إلى شهر     | التدخين أو السماح به في المدارس الرسمية والخاصة                  |
| الغرامة: من ألف إلى ٣ آلاف دينار أو السجن: من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر | كما سبق  | التدخين أو السماح به في روضة الأطفال ودور الحضانه العامة والخاصة |
| كما سبق   | الغرامة: من ٥٠٠ إلى ألف دينار أو السجن: من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر | التدخين أو السماح به في روضة الأطفال ودور الحضانه العامة والخاصة |

مع ذلك، وبمعزل عن حجم الرضا العام عن القانون ومدى تطابقه مع المعايير الدولية، إلا أنه يبقى دون أي جدوى إذا لم يطبق. في الواقع، لا يزال تطبيق القانون شيئاً حتى بعد تعديلات العام ٢٠١٧، وتظهر الشهادات المرئية أن العديد من الأفراد يدخلون في الأماكن العامة التي يحظرها القانون، مثل الحافلات العامة (أيوب، ٢٠١٨)، كذلك يحدّث النواب<sup>٢٣</sup> في مجلس النواب، والموظفون العامون في الميناء الحكومية مع إفلتتعم التام من العقاب (أبو جمور، ٢٠١٨). عملياً، تُعدّ آلية تنفيذ قانون الصحة العامة غير واضحة، ما يصعب على منظمات المجتمع المدني والمواطنين على حدّ سواء محاسبة الحكومة ومخالفها القانون<sup>٢٤</sup>.

٢٢ تمّ التشديد على هذه النقطة في جميع المقابلات التي أُجريت.  
٢٣ يمكن الاطلاع على النسخة الأولى من قانون الصحة العامة رقم ٤٧ (٢٠٠٨) قبل تعديله عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/2HHbjKE>  
٢٤ يمكن الاطلاع على القانون المعدل عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/2Tupfui>  
٢٥ وهو ما يظهر باللقطات التالية على تلفزيون رؤيا. الرابط: <https://bit.ly/2RyNsm1>  
٢٦ مقابلة أُجريت في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٩ مع رنا غفري وداليا الشرفي.

نظرًا لارتفاع معدّل انتشار التدخين في الأردن، من غير المفاجئ أن نرى نسبة الوعي المنخفضة حول الآثار الصحية السلبية للتدخين، وكذلك للتدخين السلبي (جابر، ٢٠١٨). تُعدّ مكافحة استخدام التبغ صعبة للغاية، حيث تواجه منظمات المجتمع المدني مقاومة سلبية أو نشطة من جوانب عدّة، فضلاً عن لا مبالاة بطروحاتها. على المستوى الحكومي، تركز وزارة الصحة اهتماماتها على ما تعتبره أكثر خطورة من مكافحة استخدام التبغ في الأردن، وهو سخط الأطباء المتخصّصين من شروط عملهم داخل المستشفيات الحكومية (النسور، ٢٠١٩)، الذي دفعهم إلى تنظيم مسيرة إلى الديوان الملكي<sup>٢٧</sup>. بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المزري في الأردن<sup>٢٨</sup>، الذي يجعل الحكومة تميل نحو «الحجّة الاقتصادية» التي تقدّمها صناعة التبغ، وبالتالي تُحجم عن التعامل الفعّال مع استهلاكه في المجتمع<sup>٢٩</sup>.

تُعدّ التغييرات التشريعية التي أحدثتها منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال التوعية الصحية ومكافحة استهلاك التبغ متواضعة، ولا يزال الطريق طويلاً للوصول إلى حظر التدخين بشكل تام في جميع الأماكن العامة في الأردن. لا يقتصر الأمر على أن قانون الصحة العامة الحالي لا يتماشى مع الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ فحسب، بل يكون آليته التنفيذية غير متوافرة. مع ذلك، لا تزال منظمات المجتمع المدني ملتزمة بجهودها، إذ أطلقت تجمّع منظمات المجتمع المدني<sup>٣٠</sup> ووزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وبلدية عمان الكبرى، حملة «إطفئها» في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، التي تسعى إلى تحسين تنفيذ قانون الصحة العامة وتعزيزه، وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الانتهاكات عبر الخط الساخن أو التطبيق الهاتفي، وهو ما يُعدّ مثلاً نموذجياً عن حملات منظمات المجتمع المدني والتزامها بالقضايا التي تؤمّن بها (الزبود والجبوسي، ٢٠١٩). في المقابل، يمكن لهذه المبادرة الواعدة أن تكون إشكالية أيضاً، كونه لا يتمّ إطلاع الأفراد الذين يبلغون عن انتهاكات بمصير شكاوهم<sup>٣١</sup>. عملياً، نتجت مثل هذه المبادرة عن الجهود المشتركة وإصرار منظمات المجتمع المدني على مكافحة استخدام التبغ، ويؤمل استمرار هذه العزيمة حتى لا يضطر الأردن إلى مواجهة ما يسميه الدكتور فراس الهواري من مركز الحسين للسرطان بـ«تسونامي الأمراض غير المعدية التي يسببها التدخين» (أيوب، ٢٠١٨).

٢٧ بُنت حلقة من برنامج «صوت المملكة» على قناة المملكة في أواخر شباط/فبراير ٢٠١٩ حول هذه القضية ويمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/2YwNITn>.  
٢٨ بالإضافة إلى أزمة اللاجئين التي تواجهها الأردن منذ اندلاع الحرب السورية في العام ٢٠١١، بلغ معدّل البطالة في الربع الرابع من العام ٢٠١٨ نحو ١٨,٧٪، فيما سجّل الربع الثالث من العام ٢٠١٨ نمواً طفيفاً بنسبة ٢٪. الأرقام مأخوذة من دائرة الإحصاءات الحكومية الأردنية: <http://dosweb.dos.gov.jo>.  
٢٩ مقابلة مع الاميرة دينا مراد أُجريت في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٩.  
٣٠ منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الحملة هي: الجمعية الملكية للتوعية الصحية، مركز الحسين للسرطان، جمعية لا للتدخين، لينا والأيداي الخضراء، اتحاد الجامعات الأردنية لمكافحة التبغ، فرع الأردن في الاتحاد الدولي لطالب الطب، الجمعية الأردنية لمكافحة التدخين.  
٣١ مقابلة أُجريت في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٩ مع حنين عودة ومريم عبدو.



أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

### برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محددة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

### معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين ووضع السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسوم السياسات أو إصلاحها.

Abou Jammour, M. (2018). Al Tadhkhin Al Qasri: Khatar yatahaddad al Urduniyiin bil marafiq wa al mu'assasat al 'amma. Retrieved from <https://bit.ly/2F86xWz>

Al Zuboud, M. & Al Jayousi, A. (2019). Itlaq hamlet 'Otfiha' li tatbiq qanoun al sohha al 'amma 47 "al qanoun yahmi sohtak". Retrieved from <https://bit.ly/2uyQoC2>

Ayoub, T. (2018). Tarakhin rasmi bi tatbiq qanoun al Suhha Al 'Amma. Retrieved from <https://bit.ly/2FbASCz>

Bager, J. (2016). Princess Dina Mired of Jordan: 'There is no time to waste' in fight against cancer. Retrieved from <https://bit.ly/2QnBsiB>

Emam, D. (2017). Amendments to Public Health Law a step in right direction – experts. Retrieved from <https://bit.ly/2F8zI0Z>

Ennussour, A. (2019). Al Zubn: "Al Suhha" tu'ani tassaruban shadidan li attiba' ba'd al "ikhtissas". Retrieved from <https://bit.ly/213KO2v>

Jaber, M. (2018). Al Tadhkhin Al Salbi... Amradh Qatila 'tastawtin' bil manazil. Retrieved from <https://bit.ly/2Rva9rj>

Khasawneh, G. & Allan, U. (2011). Al Tadhkhin fi Al 'Urdun 2010. Department of Statistics. Retrieved from [http://www.dos.gov.jo/dos\\_home\\_a/main/Analasis\\_Reports/Smoking\\_2010/Smoking\\_2010.pdf](http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/Analasis_Reports/Smoking_2010/Smoking_2010.pdf)

Official Gazette. (2017). Qanoun raqm (11) li sanat 2017 – Qanoun mu'addal li Qanoun Al Suhha al 'Amma. Retrieved from <https://bit.ly/2Tupfui>

Sweis, N. & Cherukupalli, R. (2015). Cigarette demand is responsive to higher prices: findings from a survey of University students in Jordan. Tobacco Control, 25 (6), 631-633. doi:10.1136/tobaccocontrol-2015-052316

Toukan, A. (2016). The Economic Impact of Cigarette Smoking on the Poor in Jordan. Value in Health Regional Issues, 10, 61-66. <http://dx.doi.org/10.1016/j.vhri.2016.06.001>

United Nations – Jordan. (2018). The Ministry of Health and the United Nations in Jordan call upon everyone to unite to end tobacco use. Retrieved from <https://bit.ly/2RclQ1O>

World Health Organization – Regional Office for the Eastern Mediterranean. (2017). Jordan announces implementation of the Public Health Law and launch of tobacco control campaign. Retrieved from <https://bit.ly/2Fb18wW>



معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi\_aub

@ifi\_aub